في ظل سوق عشوائي غير منظم:

ارتفاع أسعار العقارات في العاصمة بنسبة ٣٠٠٪

أشعل التنافس المحموم بين تجار ومستثمري الأراضي السكنية بالمناطق الجديدة في العاصمة صنعاء سباقا محموم في الأسعار لا يبدو جيدا على الراغبين في شراء الأراضي لبناء سكن خاص حيث تتزايد الارتفاعات السعرية للبنة الواحدة بنسبة تفوق ٣٠٠٪ خلال الستة أشهر الأخيرة بالذات في ظل سوق عشوائي غير منظم للأراضي بالعاصمة صنعاء وتجاهل حكومي واسع النطاق لوظيفتها بالتدخل في هذا المجال الحيوي الهام وبناء مدن سكنية تستوعب الآلاف من الأسر.

استطلاع /أحمد الطيار

تنامي الطلب على الأراضي ينعش آمال المستثمرين ويثير قلق ذوي الدخل المحدود

عودة النشاط

اثر غياب شبه كامل للاستثمار في الأراضي السكنية والعقارية خلال العامين الماضيين على خلفية الأزمة السياسية التي دخل فيها اليمن هاهو سوق العقارات في العاصمة صنعاء يعاود الازدهار من جديد لكن هذه المرة بسباق محموم يقوده تجار ومستثمرون يملكون مليارات الريالات بحثا عن أراض تصلح للشراء لتكون مكانا مناسبا لاستثماراتهم في البيع والمضاربة على أراضي خاصة بالبناء السكني الفردي مستقبلا وهو ما يشعل حربا في الأسعار غير مسبوق في العديد من مناطق العاصمة صنعاء طالت الجبال والتباب والأراضي الزراعية في سعوان وحزيز وشارع المئة الجنوبي وغرب العاصمة صنعاء ومذبح وشملان.

تنامي الطلب

ينعش تنامي الطلب على الأراضي للبناء السكني في العاصمة صنعاء آمال المستثمرين والتجار في مستقبل لاستثماراتهم خصوصا مع تزايد النمو السكاني والنزوح من الريف إلى المدنية لكن في المقابل يثير قلق المواطنين الباحثين عن قطع من الأراضي للبناء السكني والذين يتزايد عددهم يوما بعد آخر وهؤلاء طبعا من الطبقة محدودة الدخل الأمر الذي يجعلهم بين معضلتين الأولى قلة الدخل وعدم إمكانية توفير مال كاف لشراء أراض مناسبة والثاني وقوعهم في شرك الإيجارات التي ترتفع أسعارها شهر بعد آخر ،وأحيانا قد يقعون فريسة شراء أراض عشوائية بعيدة عن الخدمات وفي مناطق متنازع عليها وهذا يضاعف هم هذه الفئة ،فارتفاع أسعار الأراضي يلقي بكاهله على مستقبل الآلاف من الشباب الراغبين بالحصول على أراضي لبناء مساكن لهم في المستقبل ويصعب من محاولات ذوي الدخل المحدود في تأمين قطعة أرض للبناء عليها والتحرر من هم الإيجارات باهض الثمن .

أرقام

يؤكد أصحاب مكاتب العقارات ومتعاملون بسوق العقارات أن أسعار الأراضي بالعاصمة صنعاء تشهد نشاطا وتحسنا ملحوظا مقارنة بالفترة الماضية ويرون أن الطلب على الأراضي للمباني السكنية بوجه خاص بدأ في الانتعاش عقب عامين من الركود شهدها قطاع العقارات والإنشاءات خلال ٢٠١١،و٢٠١٢م وادت لتعطل حركة هذا القطاع الحيوي وتوقف العديد من المشاريع الإسكانية والعقارية بصورة لافتة، ويقول صاحب مكتب الامتياز للعقارات فاضل المطري بدأت الحركة في النشاط وهناك زبائن بدأوا في التقدم لشراء الأراضي وهذا شيء جيد، مؤكدا توافر العديد من المساحات المخططة والجاهزة للبيع في منطقة سعوان والعشاش وقاع القيضي وشملان ومذبح وبجوار جامعة الإيمان وحي النهضة ومنطقة حدة ،ويشير إلى أن الأسعار متفاوتة بين مليون في سعوان وحوالي ٣ ملايين بحدة وهذا ناتج عن أهمية الأماكن كما يراها السوق.

ضغوطات غير معلنة

ورغم أن الارتفاعات السعرية للأراضي السكنية تصب في خانة الضغوطات الحالية والمستقبلية على المواطنين من ذوي الدخل المحدود الراغبين بالحصول على فرص لبناء منازل لهم ولأولادهم فإن تحركات الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع سكنية تستهدف ذوي الدخل المحدود لتوفير مساكن بالتقسيط أو بالأسعار المناسبة تبدو بعيدة المنال مع تلاشي الأحلام التي وعد بها رئيس الوزراء في جذب وبناء مساكن جديدة في مدن جديدة بالتقسيط عبر استثمارات حكومية وبمساهمات وشراكات مع مستثمرين خارجيين ومحليين الأمر الذي يزيد من تعاسة شريحة كبيرة في المجتمع اليمني والتي تسكن في مساكن بالإيجار وتتسارع عليها ضغوطات الارتفاع المتصاعد للإيجارات يوما بعد آخر.

الاستثمار الجزئي

يقود مستثمرون وتجار محليون سلسلة من الاستثمارات العقارية تتمثل في شراء مساحات كبيرة من الأراضي ثم يقومون ببيعها بالتجزئة للراغبين في الشراء لبناء منازل سكنية ورغم أن هذا التوجه جيد بالمعنى الاقتصادي لكنه لا يستند على أسس اجتماعية وأخلاق تجارية هدفها خدمة المجتمع بل تتسم تلك الاستثمارات بالسعي الفاحش نحو تحقيق أرباح مضاعفة في ظل غياب كامل لسوق عقارية منظمة بل انها سوق عشوائية تفتقر للتنظيم القانوني وتعاني مشاكل قانونية عالية في الملكية أصلا وفي الأخير تعتمد على الاستثمار الفردي وتحمل الأفراد كافة الأعباء والتبعات القانونية لتلك الخطوات وتقود في المقام الأول للمضاربة في الأسعار بأسعار اكبر مدعومين بالطلب المتزايد من الناس خصوصا في ظل تنامي الاستقرار باليمن ومخاوف من القلاقل في المناطق الجنوبية على مايبدو.

الأسعار العالية

وبجولة في المناطق المفتوحة حاليا للعمليات البيع والشراء وجدت أن أسعار الأراضي في المناطق الجديدة والتي نزلت مخططاتها العمرانية قبل وأثناء العام ٢٠١٠م كمنطقة سعوان شمال شرق العاصمة وشارع المئة بحزيز وعلى خط صنعاء ذمار تشهدان سباقا محمما لشراء الأراضي من قبل المستثمرين الأمر الذي أدى لارتفاع الأسعار ١٠٠٪ في اقل من شهر .

ويصف محمد النود مساعد احد تجار الأراضي بمنطقة سعوان الجديدة حركة البيع والشراء بالتأكيد أن العام الحالي سيشهد توسعا كبيرا في النشاط العقاري مدعوما بإحساس الناس بالاستقرار الأمر الذي يدفعهم للاتجاه نحو الاستثمار في شراء الأراضي طمعا في الحصول على فوائد مستقبلية باعتبار الأراضي سلعة ذهبية يرتفع أسعارها في اليوم والليلة كما يقول .

ويؤكد مقبل الهاملي مثمن أراض ووسيط في منطقة سعوان:إن الشهرين الماضيين شهدا نقلة نوعية في حركة النشاط الشرائي للأراضي بالمنطقة حيث تجذب الأراضي المتوفرة والمخططة تنافسا بين تجار الأراضي من جهة وبين الزبائن من جهة أخرى وهذا أدى إلى ارتفاع الأسعار بصورة لم يسبق لها مثيل .

ويضيف خلال منتصف العام الماضي ٢٠١٢م كانت الأسعار في هذه المنطقة لا تتعدى ٦٠٠ ألف ريال على شوارع الشبكة ٢٤مترا و١٦، واليوم باتت فوق مليون و٧٠٠ ألف ريال ،كما كانت الأراضي على شوارع ١٢،و١٠ أمتار بـ ٣٠٠ الف ريال واليوم أصبحت بأكثر من مليون ريال ،ويتم الآن البيع على شوارع فرعية يقوم بتحديدها البائعون بـ ٥ أو ٦ أمتار وكل لبنة بـ٧٠٠ الف ريال.

التنافس

فتحت الأراضي الشاسعة بمنطقة سعوان والتي تمتد من أسفل جبل نقم شمالا وحتى منطقة بني الحارث جنوبا ومنذ أن أنزلت الجهات المختصة بالأراضي والتخطيط العمراني مخططاتها العمرانية منتصف العام ٢٠١٠م شهية المستثمرين المحليين في المقام الأول واتجهوا بحمى التنافس لشراء أي أراضي تتوفر فيها المستندات القانونية اللازمة بشراهة ورغم أن هذه المنطقة قد شابها الكثير من المشاكل والمعوقات والنزاعات المتعددة حول ملكية تلك الأراضي فإن قيام الجهات المختصة في شق الطرق والشوارع قد أسهم بشكل مباشر في ارتفاع أسعار الأراضي وهذا تم خلال العام ٢٠١٢م فقط.

ريبة

ما يثير الريبة حقا تلك الأراضي الواقعة بالقرب من أسفل جبل نقم وهو الجبل المعروف تاريخيا وعمليا منذ القدم أي قبل وبعد ثورة سبتمبر ١٩٦٢م انه جبل ملك للدولة بكافة حوافه وأراضيه في الأسفل والأعلى حيث برزت حاليا أحياء سكنية ملاصقة لهذا الجبل الشامخ خصوصا خلال فترة العامين الماضيين وتم البناء فيها بشراهة تدعو للريبة ،وحسب توضيح احد المهندسين المختصين بالأراضي فقد تم صرف تلك الأراضي ابان النظام السابق للكثير من أصحاب النفوذ من العسكريين والمدنيين بثمن بخس وتملكوا مساحات شاسعة ثم قاموا ببيعها بالأسعار المرتفعة ويواصلون استثمارها بطرق عدة.

أراضي الفيد

تشكل الأراضي المصروفة من قبل الدولة لجهات عسكرية نافذة في البلد واحدة من أكثر الأراضي الاستثمارية المعروضة للبيع حاليا في مكاتب العقارات والشركات العقارية المستثمرة فهذه الأراضي والتي عرفت سابقا بالأراضي المصروفة لقادة عسكريين وأفرادهم والتي صرفت بمساحات كبيرة شملت الجبال والهضاب والقيعان بل وأراضي الوقف وممتلكات الأسرة الحاكمة في اليمن قبل الثورة خصوصا في العاصمة صنعاء تحولت إلى أراضي للمضاربة والاستثمار بين التجار ومكاتب العقارات والباحثين عن أراض للسكن فهناك تجار وشركات تقوم بشراء مساحات شاسعة منها من الأفراد الذين صرفت لهم وبأسعار زهيدة ثم يقومون بإعادة بيعها والاتجار بها لمشترين آخرين بأسعار مرتفعة طمعا في الربح كما توجد طرق أخرى تتمثل في شراء الكروت الممنوحة للأفراد في تلك الأراضي والتي تكون غالبا في علم الغيب مقابل مبالغ زهيدة وبعد أن تستكمل تلك الشخصيات استخراج الأرض على مدار سنوات تكون تلك الكروت قد أصبحت من نصيبها وهكذا يبدؤون في البيع والشراء تلك الأراضي بطرق تجارية .

في حفل توديع الملحق التجاري الصيني

التأكيد على تعزيز العلاقات الاقتصادية اليمنية-الصينية وتنمية مجالاتها المختلفة

■ ،،الثورة/ خليل المعلمي

نظمت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة أمس حفل توديع وتكريم للملحق التجاري بالسفارة الصينية بصنعاء "يوان قاو كاينق" واستقبال الملحق التجاري الجديد "هو ياو".

وفي الحفل أشار وكيل وزارة التجارة والصناعة إقبال بهادر إلى التطور الملحوظ في العلاقات اليمنية الصينية في جميع المجالات ومنها المجال التجاري ومجال التدريب والتأهيل.. مثمنا جهود الملحق التجاري الصيني في تعزيز هذه العلاقات وتطويرها.

من جانبه أشاد رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة الأستاذ حسن الكبوس بجهود الملحق التجاري الصيني في سبيل تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين بلادنا وجمهورية الصين وكان له بصمة واضحة وجلية في هذا المضمار.

وقال: إن ما تشهده العلاقات التجارية بين البلدين الصديقين من تطور ونماء هو نتاج الجهود المبذولة والتعاون المشترك بين السفارة والغرفة من خلال التعاون في إقامة ورش العمل التعريفية بالفرص الاستثمارية في كلا البلدين وكذا تبادل الوفود والزيارات التجارية وإقامة المعارض التجارية المشتركة.

وأكد الكبوس ترحيبه بالملحق التجاري الصيني الجديد "هو ياو" واستعداد القطاع الخاص في بلادنا لتقديم العون والمساعدة له في إنجاز أعماله وتذليل كافة الصعوبات والسعي معاً لتعزيز وتطوير آفاق العلاقات الاقتصادية بين البلدين الصديقين.. متمنياً له التوفيق والنجاح في مهامه الجديدة.

من جهته قال نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة محمد صلاح: إن العلاقات الاقتصادية اليمنية الصينية تتسم بأهمية خاصة بحكم مزايا الموقع الجغرافي الذي تتمتع به بلادنا بالقرب من موانئ دول جنوب شرق آسيا وفي مقدمتها جمهورية الصين الشعبية التي تستقبل الأسواق المحلية اليمنية الكثير من الواردات السلعية المتنوعة.. مشيداً بمساعي الحكومة الصينية في إعفاء ٩٥٪ من البضائع اليمنية من الضرائب والجمارك متطلعاً إلى رفع النسبة إلى ١٠٠٪ لكي يرتفع معها حجم التبادل التجاري إلى خمسة مليارات دولار أمريكي.

من جانبه عبر الملحق التجاري الصيني "يوان قاو كاينق" عن سعادته للحفاوة التي تلقاها أثناء إقامته في اليمن.. مشيداً بحجم التبادل التجاري بين اليمن والصين.

وقال: لقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٥,٥مليار دولار نهاية العام ٢٠١٢م مقارنة بـ٣,٦مليار دولار في ٢٠١٠م.. مشيراً إلى أن الحكومة الصينية قد قامت برفع حجم المساعدات لليمن وقامت بتنفيذ العديد من المشاريع مثل مشروع المكتبة الوطنية الكبرى وغيرها من المشاريع.

كما أشاد الملحق التجاري الصيني الجديد "هو ياو" بما تتميز به اليمن من تاريخ وحضارة عريقين.. مشيراً إلى تطور العلاقات اليمنية الصينية خلال الأربعين عاماً الماضية.. مشيراً إلى الاستقرار والأمن الذي تشهده اليمن حالياً والذي سيخلق بيئة جاذبة للاستثمار في جميع المجالات.

حضر الحفل عدد من المسئولين في وزارة الصناعة والتجارة وعدد من رجال المال والأعمال اليمنيين.

ارتفعت إلى ٢,١تريليون ريال في ٢٠١٢م

مصدر حكومي: الإيرادات ارتفعت بفعل ارتفاع أسعار النفط

■ ،،كتب/ علي البشيري

كشفت وزارة المالية أن الإيرادات العامة للدولة " بدون التمويل الخارجي" ارتفعت إلى تريليونين و١٤٤ مليار ريال عام ٢٠١٢م مقابل تريليون و٩٣٢ مليار ريال تقديرات الموازنة لنفس العام .

وقال مسؤول حكومي لـ"الثورة" أن ارتفاع الإيرادات يرجع إلى جملة من العوامل أهمها ارتفاع الإيرادات للنفط المصدر نتيجة ارتفاع السعر عن ٥٥ دولارا المقدرة في الموازنة فضلاً عن المنحة النفطية السعودية والتي خصصت للاستهلاك المحلي ،الامر الذي أسهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة.

وبينت أحدث إحصائية أن الإيرادات العامة للدولة " الإيرادات الذاتية بدون التمويل الخارجي " زادت بنحو ٢١٢ مليار ريال وبنسبة نمو تقدر بـ١١٪ .

وحققت الإيرادات العامة الإجمالية تزايداً ملحوظاً خلال السنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١٠م ، حيث ارتفعت قيمتها الإجمالية من ١١٤٥.٢ مليار ريال عام ٢٠٠٥م إلى ١٥٢٠.٤ مليار ريال عام ٢٠١٠م وبمتوسط نمو سنوي يصل إلى ١٤.٥٪.

وبحسب دراسة أعدها مدير عام الدراسات بوزارة التخطيط فانه على الرغم من ذلك التزايد إلا أن نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي تراجعت من حوالي ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦ إلى ٢٢.٢٪ عام ٢٠٠٩ ، وبنسبة سنوية متوسطة للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩م بلغت ٢٩.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي منها ٦.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي إيرادات ضريبية والباقي ٢٣٪ إيرادات غير ضريبية.

ويعكس ذلك حجم التحديات التي تواجهها السياسة المالية في بعدها الإيرادي، وتدني قدرتها على مواكبة التغيرات الحاصلة في البنيان الاقتصادي الكلي ، مع العلم أن الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩م شهدت مجموعة من العوامل والتغيرات الإيجابية حيث شهدت الفترة تنفيذ رفع جزئي للدعم عن المشتقات النفطية وتنفيذ الضريبة العامة على المبيعات بالإضافة إلى تزايد أسعار النفط حتى الربع الأخير من العام ٢٠٠٨م، والتي ارتفعت من حوالي ٥١,٣ دولار/ برميل عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٩٣.٤ دولار للبرميل عام ٢٠٠٨م قبل أن تتراجع في العامين التاليين، الأمر الذي أسهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة خلال تلك الفترة.

تراجع قيمة إنتاج أنشطة المطاعم في اليمن إلى ٢٤٠,٥ مليار ريال

■ ،،،تقرير /أحمد حسن

قال الجهاز المركزي للإحصاء إن قيمة إنتاج المطاعم باليمن تراجعت من ٢٤٦ مليارا و٢٨٣ مليون ريال في ٢٠٠٨م إلى ٢٤٠ مليارا و٥٨٤ مليون ريال في ٢٠٠٩م فيما ارتفعت القيمة المضافة إلى ٨٩ مليارا و٤٦١ مليون ريال محققة زيادة مقدارها ١٠مليارات و٤١٩مليون ريال .

وأشار الجهاز في التقرير النهائي لمسحي المطاعم والفنادق للعام ٢٠٠٩م والصادر أوائل العام ٢٠١٣م إلى أن هناك ١٦٢٥١ منشأة في مجال أنشطة المطاعم تشغل ٦٥ الفاً و٣٢٣ عاملا بأنشطتها التي تشمل المطاعم والمخابز الشعبية، ومطاعم الوجبات السريعة (مطاعم البروست)، والبوفيهات التي تبيع السندويتشات والعصير ،ومحلات الأيسكريم والكاتو والبتفورز، ومحلات الفلافل والفول والشيبس، ومحلات البارات والملاهي الليلية.

وحسب النتائج فقد تراجعت قيمة إنتاج أنشطة المطاعم والمخابز الشعبية إلى ١٧٧ مليارا و٣٢٢ مليون ريال خلال عام ٢٠٠٩م مقارنة بـ ١٨٩ مليارا و٢٣٥ مليون ريال في ٢٠٠٨م وهذا يعكس مستوى آثار التضخم الذي ضرب اليمن نتيجة للازمة المالية العالمية وعودة ارتفاع أسعار المواد الغذائية في ٢٠٠٩م بشكل كبير الأمر الذي أدى لتراجع الطلب على خدماتها في السوق خصوصا في المدن الرئيسية وعواصم المحافظات.

ويعمل في أنشطة المطاعم والمخابز الشعبية ٦٦٨٦ منشأة في عموم أنحاء الجمهورية توظف ٣٨٤٩٦ عاملا يتقاضون أجورا بقيمة ١٢مليارا و٤٠٥ ملايين ريال، فيما بلغ متوسط إنتاجية العامل ١٧مليوناً و٧٣١ ألف ريال أما القيمة المضافة لهذا النشاط فبلغت ٦٧ مليارا و١٧٨ مليون ريال والضرائب غير المباشرة ٣١٧,٢ مليون ريال .

وفي المرتبة الثانية جاءت أنشطة البوفيهات ومحلات السندويتش والعصير وبلغ عدد المنشآت بها ٨٠٨٥ منشأة يعمل بها ٢٣٥٣٤ عاملا وحققت إنتاجا بقيمة ٤٦ مليارا و٥٧٦ مليون ريال ارتفاعا من ٤٤ مليارا و١٤٥ مليون ريال في ٢٠٠٨م، فيما بلغت القيمة المضافة المتحققة من هذا النشاط ١٧ مليارا و٥٩٦ مليون ريال أما الاستهلاك الوسيط فبلغ ٢٨ مليارا و٩٨٠ مليون ريال.

وفي حين ارتفعت تعويضات العاملين بأنشطة البوفيهات ومحلات السندويتش والعصير إلى ٥مليارات و٤٥٠ مليون ريال نجد أن متوسط إنتاجية العامل قد بلغت ٩,٣ مليون ريال، فيما بلغت قيمة الضرائب غير المباشرة ١٤٨ مليون ريال فقط .

وشهدت أنشطة محلات الفلافل والفول والشيبس قفزة في إنتاجها فقد احتلت المرتبة الثالثة إذ قفزت قيمة إنتاجها من ٤ مليارات و٦٣٩ مليون ريال في ٢٠٠٨م إلى ٧ مليارات و٣٧ مليون ريال في ٢٠٠٩م وبنسبة نمو ٥١٪ فيما بلغ عدد المنشآت العاملة بها من٩٣٢ منشأة وهي نفس أعداد عام ٢٠٠٨م حيث يعمل بها .

وفي المرتبة الرابعة جاءت المطاعم الخاصة بالوجبات السريعة وعددها ١٥٧ منشأة بانخفاض منشأة واحدة عن العام السابق وتشغل هذه المطاعم ١٠٦٣ عاملا، فيما بلغت قيمة إنتاجها ٦ مليارات و٢٦٩ مليون ريال وتعويضات العاملين ٣٥٧ مليون ريال .

وبلغ إجمالي الاستهلاك الوسيط لأنشطة المطاعم الخاصة بالوجبات السريعة ٤ مليارات و٣٠٦ ملايين ريال فيما بلغت القيمة المضافة المحققة ملياراً و٩٦٣ مليون ريال والضرائب غير المباشرة ١١,٤ مليون ريال .

وشهد إنتاج أنشطة منشآت الآيسكريم والجاتو والبتفورز ارتفاعا طفيفا من ٣مليارات و٢١٥ مليون ريال عام ٢٠٠٨م إلى٣ مليارات و٣١٥ مليون ريال وفيما لم تسجل أية زيادة في المنشآت والبالغة عددها ٣٩٠ منشأة، تراجع عدد العاملين لهذا النشاط الى ٦٧٤ عاملا وبلغت تعويضاتهم ١٤٤ مليون ريال .أما الاستهلاك الوسيط فبلغ ٢مليارين و٢٦٠ مليون ريال والقيمة المضافة ٧١٠ ملايين ريال والضرائب غير المباشرة مليوناً و٥١٩ ألف ريال .

ويعد مسح المطاعم احد المسوح التخصصية على مستوى كافة محافظات الجمهورية وتكمن أهميته في توفير بيانات عن أنشطة غير متاحة في التقارير الدورية الحكومية أو الخاصة، بالإضافة إلى احتساب مساهمة القطاع الخاص بشكل حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي.

وهدف المسح لتقدير مساهمة نشاط المطاعم في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير كافة البيانات اللازمة لإعداد مصفوفة الحسابات القومية للبلاد، وقياس حجم رأس المال المستثمر وتوفير بيانات عن التكوين الرأسمالي خلال عام المسح بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات لازمة لراسمي السياسات ومتخذي القرار.

وتشير النتائج الى أن هناك نشاطا واحدا سجل في انشطة البارات والملاهي الليلية وبلغت قيمة انتاجه ٦٣ مليون ريال فقط ويعمل به ٤٤ عاملا بلغت تعويضاتهم ١٧ مليون ريال .

تمويل ٣١٣ مشروعاً صغيراً بذمار

■ ،،ذمار/الثورة/رشاد الجمالي

مول صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بمحافظة ذمار خلال العام الماضي ٢٠١٢م، ٣١٣ مشروعاً بمبلغ إجمالي ١٤٢ مليوناً و٦٤٠ ألف ريال.

ذكر ذلك لـ«الثورة» الأخ أحمد مثنى العنسي مدير فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بالمحافظة.

مشيراً إلى أن هذه القروض تتوزع بين القطاعات الاقتصادية تتمثل في القطاع التجاري ١٧٠ مشروعاً بمبلغ ١٠٤ ملايين و٤٥٥ ألف ريال وبنسبة ٧٣٪ والقطاع الانتاجي والصناعي ٧١ مشروعاً بمبلغ ١٥ مليوناً و١٩٥ الف ريال وبنسبة ١١٪ والقطاع الخدمي ٧٠ مشروعاً، بمبلغ ٢٢ مليوناً و٩٩٠ ألف وبنسبة ١٦٪.

منوهاً بأن هذه التمويلات كان نصيب الذكور منها ٢٧٦ مشروعاً بمبلغ ١٣٥ مليوناً و٩٨٥ ألف ريال وبنسبة ٩٤٪، ونصيب النساء ٣٧ مشروعاً بمبلغ ٧ ملايين و٨٥٥ ألف ريال ونسبة ٦٪.

ولفت العنسي إلى أن هذه القروض اسهمت في توفير ٦٢٢ فرصة عمل منها ٧٢ للنساء وساهمت في إعالة ٣١١ أسرة.

وتطرق إلى أن الفرع سوف يقوم بتمويل ٤٠٠ مشروع خلال العام الحالي ٢٠١٣م، بمبلغ ٢٦٥ مليون ريال.

مؤكداً أن الصندوق يسعى إلى تشجيع إنشاء وتطوير قطاع الصناعات وتعبئة الموارد المالية والفنية والمصادر الداخلية والخارجية واستخدامها في تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة واستكشاف فرص الاستثمار الممكنة في هذا القطاع وتقديم الدعم الفني اللازم الذي تحتاجه إلى جانب الدور الرئيسي في محاربة الفقر وامتصاص البطالة.

تداول ٤٣٨ ألف شيك عبر غرفة المقاصة بقيمة ١,٨ تريليون

■ ،،خاص/الثورة

بلغ عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في عموم الجمهورية خلال عام ٢٠١٢م نحو ٤٨٣,٩ ألف شيك مقارنة مع ٤٩٣,٨ ألف شيك في عام ٢٠١١م.

وأوضحت إحصائية حديثة أن قيمة الشيكات المتداولة بلغت تريليوناً و٨٣٧ مليار ريال مقابل تريليون و٨٤٠ مليار ريال خلال نفس الفترة.

وتوزعت الشيكات المتداولة عبر غرفة المقاصة على محافظات صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، المكلا.

الجدير بالذكر أن عدد الشيكات المتداولة في عام ٢٠١٠م بلغ ٦٧٧ ألف شيك بقيمة تريليونين و١٧٥ مليار ريال.